



415821 – هل الأب ملزم بالنفقات الكمالية لأولاده؟

السؤال

قرأت في موقع أن إنفاق الأب على ابنته في الضروريات فقط، وهي: المأكل، والمشرب، والملبس، وليس ملزماً بتنزيه ابنته؛ لأنها كماليات، هل هذا القول صحيح؟

وإذا كان صحيح فكيف تتنزه المرأة بمفردها وهي لا تعمل؟ وكيف يكون السفر بمحرم فقط؟ أنا أريد أن أفهم؛ لأنني شعرت بالاستياء كثيراً، وشعرت أنني حمل على والدي.

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً:

العلاقات بين الأرحام كالعلاقة مع الزوج قائمة على الإحسان والمودة والرحمة، ولا يظهر من سؤالك أن والدك اشتكي، أو أن هناك نزاعاً بينكما، وبالتالي فشعورك بأنك حمل على والدك لم نفهم دوافعه!! وسواء كانت نفقة التنزه والترفة واجبة على والدك أم لا، فهو يفعلها حباً وكراهة لك، وهي تسعده بقدر ما تسعده، فالعلماء يذكرون الواجبات؛ لأنها هي الحدود الشرعية عند النزاع، لكن الناس يفعلون في بيوتهم الواجب والمستحب والمباح لأنهم يحبون بعضهم ، ويحبون أن يسعد بعضهم بعضًا ، ولا يوجد في هذا حمل أو ثقل، بل هو حبيب إلى نفوسهم، فاقبلي عفو الله، وتنعمي بإحسان والدك إليك، وامتنى له بذلك، وأصرفي عنك تحزين الشيطان.

ثانياً:

التقدير في النفقات قائم على العرف، فالزوج ينفق على زوجته بحسب ما تعارف عليه الناس، والأب ينفق على ابنته، بحسب ما تعارف عليه الناس، والولد قد ينفق على والده أو والدته إن احتجاجاً، ويكون تقدير هذه النفقة أيضاً: بحسب ما تعارف عليه الناس... وهكذا .

قال الماوردي رحمه الله: "تستحق في نفقتها على الزوج: ما تحتاج إليه من الدهن لترجيل شعرها، وتدهين جسدها؛ اعتباراً بالعرف، وأن من حقوقه عليها استعمال الزينة التي تدعوه إلى الاستمتاع بها، وذلك معتبر بعرف بلادها، فمنها ما يدهن أهله بالزيت، كالشام؛ فهو المستحق لها، ومنها ما يدهن أهله بالشيرج، كالعراق، فهو المستحق لها، ومنها ما لا يستعمل أمثالها فيه



إلا ما طيب من الدهن بالبنفسج والورد، فتستحق في دهنها ما كان مطيباً

فأما مقداره: فمعتبر بكافية مثلها.

(وأما وقته: فهو كل أسبوع مرة، لأن العرف "انتهى، من "الحاوي" (11/428).

وقد سئل الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: "أحد الرجال يأتي بالضروريات لزوجته، ولكن غير الضروريات لا يأتي بها... فهل له ذلك؟"

فأجاب الشيخ: "إذا تصالحوا لا بأس [أي: إذا تراضوا على ذلك]، أو إذا سمحت زوجته، وإنما فالواجب أن يعطيها النفقة بالمعروف، المتعارف بين أهل بلده" انتهى، من "شرح رياض الصالحين، باب النفقة على العيال".

ثالثا:

أما التنزعُ فليس هو من ضروريات الحياة، ولا حاجياتها ، بل هو من الكماليات ، وهو من باب "المباح" في أصله، وقد تقوى الحاجة المرء إليه في بعض الأحوال، فيترجح جانب فعله، وقد يتراجع جانب تركه إذا خافت منه مفسدة، أو لم يمكن ضبطه، في حاله، أو مكانه: بأدب الشرع.

والحاصل:

أن "التنزع" ليس داخلا في النفقة التي تجب للزوجة على زوجها، أو للقريب على قريبه المنفق عليه.

لكن لو أنفقا في ذلك بطيب نفس فهو إحسان منهما إلى الأولاد والزوجة .

وينبغي ألا تذهب إلى أماكن التنزع منفردة ، بل يكون معك أحد محارمك أو رفقة ثقات ، وذلك لأن هذه الأماكن -في بلاكم- لا تخلو من الشباب الماجن ، فيخشى من نهابك منفردة أن يتعرض أحدهم لك ، ولو بالكلام ، فيؤذيك ذلك

6742 . (وينظر جواب السؤال رقم:

: رابعاً

بالنسبة لسفرك بمحرم: فهذا أيضاً من مسؤوليات والدك الواجبة عليه، إذا كان لسفرك حاجة معتبرة.

وقد دلت السنة الصحيحة الصريحة على أنه لا يجوز للمرأة أن تസافر إلا مع ذي محرم ، وهذا السفر لا يحدد بمسافة معينة، كما هو الحال في قصر الصلاة والfast في الصوم، بل كل ما سمي سفرا، طويلا كان أو قصيرا، تمنع المرأة منه إلا مع وجود المحرم .



لما روى البخاري (1729)، ومسلم (2391) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تُسافر المرأة إلا مع ذي محرم.

وقد اتفق الفقهاء على تحريم سفر المرأة دون محرم؛ إلا في مسائل مستثناة، منها سفرها للحج الواجب، فمنهم من أجاز سفرها له مع الرفقة المأمونة.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : “قال البغوي: لم يختلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير الفرض، إلا مع زوج أو محرم، إلا كافرة أسلمت في دار الحرب، أو أسيرة تخلصت.

وزاد غيره: أو امرأة انقطعت من الرفقة، فوجدها رجل مأمون؛ فإنه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة” انتهى من “فتح الباري” (4/76).

وقال النووي رحمه الله في “شرح صحيح مسلم” مبيناً أن السفر هنا لا يتقييد بمسافة معينة: “فالحاصل: أن كل ما يسمى سفراً، تُنهى عنه المرأة بغير زوج أو محرم، سواء كان ثلاثة أيام أو يومين أو يوماً أو غير ذلك؛ لحديث ابن عباس الذي رواه مسلم: (لا تُسافر امرأة إلا مع ذي محرم). وهذا يتناول جميع ما يسمى سفراً والله أعلم” انتهى كلام النووي بتصرف . وجاء في “فتاوی اللجنة الدائمة” (17/339): “يحرم على المرأة السفر بدون محرم مطلقاً، سواء قصرت المسافة أم طالت . انتهى .

وعليه؛ فإذا كان الذهاب من مدينتك إلى هذا المكان يعد سفراً في عرف الناس، لم يجز لك الذهاب إليه بدون محرم، وإن كان لا يعد سفراً في العرف، فلا حرج عليك من الذهاب إليه بدون محرم، لكن مع الأمان في مكان ذهابك؛ وإن، فليس لك أن تذهب إلى مكان، تكونين فيه عرضة للسفهاء والسفالة من الناس، يعتدون عليك، أو يؤذونك.

(ولتكمل الفائدة ينظر جواب السؤال رقم: 42220).

والله أعلم